

قيمة المشورة الفنية

في حياتنا العامة

يسير العالم نحو التخصص . لأن التوسع في المعارف يجعلها عبثا كبيرا ما لم يتعلمه أفراد كثيرون يتوزعون تخصصاتها . وهذا واضح في الخبرة مثلا، فإن خبير الخط لا يمكنه أن يكون خبير الحساب ، وكذلك الخال في الفنون والعلوم فإن مهندس الري لا ينتفع به في هدمه المباني . وقد كان الضياع إلى وقت قريب عاما يعالج جميع الأمراض . ولكن الاختصاص قد أخذ مكان التعميم . ومن نعرف الآن أطباء القلب والعين والأمعاء . بل يعرف أطباء يختصون بمرض معين لا ينظرون في سواه مثل الجذام أو المرطبان أو السل .

وهذا الاختصاص يمتد مع الرق العام . فقد كان المتجر قبل نحو مائة سنة دكانا صغيرا يقوم فيه فرد أو فردان بجميع حاجاته وحاجات الزبائن . فكان البائع هو المحاسب وهو الذي ينظم البضائع للعرض وهو الذي يجلبها من بائع الجملة . أما الآن فإن كل عمل من هذه الأعمال قد اختص به فرد أو أفراد بحيث لا يجيز أحد منهم لنفسه أن يأخذ عمل غيره . فإن عرض البضائع في الفترينات قد صار عملا خاصا بل اختصاصيا . بل إن واجهة المتجر قد صار لها مهندسون يدرسون طراز الزينة والألوان . كما صار الاعلان من الأعمال الاختصاصية التي لا يجرؤ صاحب المتجر نفسه على أن يتولاها، لأنها تحتاج إلى خبرة كبيرة عن نفسية القارئ واتجاه الميول الاجتماعية والمعنى بل المعنى من الكلمة أو العبارة . والتاجر الذي يهمل هذه الاختصاصات المختلفة يتخلف عن قرانه وقد تنتهي حاله بالبوار . لأن المزاومة العظيمة التي تصل إلى حد المباراة تجعل للدقة قيمة كبيرة قد يقرر بها الظفر أو الهزيمة في معترك التجارة .

ولكن إذا كان هذا شأن التاجر في عانيته بالخبير المختص واستخدامه له فإن هذا يجب أن يكون شأننا أيضا في أحوالنا المختلفة . فإن في المحاكم مثلاً بل تلافى انقصاها التي نشأت من تعاقدات كتبها أفراد غير مختصين وطووا أنها حسمت لهم نزاعاً أو قررت لهم وفقاً فإذا بها — لقلة خبرتهم بكتابة العقود — قد افتتحت لهم عهداً من النزاع يطول أشهراً وسنوات . وذلك لأن كلمة صغيرة قد غمض معناها أو عبارة قد حشرت وتقصت ما سبقه أو معزى يدق ويغنى على المتعاقدين قد انطوى عليه أسلوب العقد — كل هذا وغيره يجعل القاضي يشك في نية أحد المتعاقدين ويحكم بغير ما قصد إليه التفريق الآخر . ولو أن هؤلاء عمدا

الى محام يكتب لهم العقد لقاء بضعة جنيهات لاقتصدوا بعد ذلك في الوقت والعناء والمال، ولما جروا أحد منهم على طرق أبواب المحاكم لكي يحصل على تأويل يتفق وأغراضه ويؤدي به خصمه .

وقيمة الخبرة والفن لا تقتصر على فائدة المحامي . فان ترى لدى يشرع في بناء منزله ويستغنى عن خبرة المهندس اما يعرض ماله لخسار والبوار . فله يسئ في اختبار المواد كما يسئ في تنظيم الغرف . فلا يتهى من البناء حتى يحتاج الى التغيير أو التبديل ها وهناك، ويعمل من جراء ذلك تكاليف مالية ثقيلة ما كان أغناه عنها لو أنه استشار مهندساً واتبع نصيحته وقبل خبرته . ذلك أن المهندس يدرس البيئة وهو يعرف الحلي الذي سيقام عليه المنزل : هل هو تجارى يمكن أن يحتاج الى دكاكين في المستقبل حتى يهيئ لها مكانها، وهل هو من الأحياء التي يسكنها المتوسطون أو الفقراء أو الأغنياء فينظم المساكن "الشقق" وفق الحال التي يطلبها السكان القادمون . ثم يقارن بين أثمان المواد ويختار أرخصها وأمنها . ومهما أدينا لهذا المهندس من مكافأة فإنتنا سنكسب عشرات أمثالها من فضل خبرته وثمرة نصيحته . وكم من منزل في القاهرة ندخله قصد السكنى فترى الرحابة والمتانة ووفرة الغرف مع قلة التنظيم فنحس كأننا لسنا في منزل متمدن بل في دوار ريفي . وذلك لأن رب البيت قبل نحو عشرين أو ثلاثين سنة قد استقل بذهنه ووضع الرسم دون أن يستشير مهندساً فينا . وكذلك الشأن في الأمراض ، فان الطب فن وعلم معا . وهو قد تفرع وأصبحت تفاصيله اختصاصات مستقلة . وهذه الاختصاصات ليست للحدقة أو التطع ، وانما هي للتوسع العظيم الذي طرأ على المعارف الطبية بحيث لا يمكن لطبيب أن يعالج كل مريض . فطبيب القلب غير طبيب الأعصاب ، وطبيب الأعصاب غير طبيب الجلد . بل إن طبيب النفس غير طبيب الجسم . ومن التنطع بل من البلاء العظيمة مع كل هذه الاختصاصات إن يعمد أحدنا الى "وصفة بلدية" لمعالجة أحد الأمراض . وفي أحيائنا الوطنية ما زلنا نرى تذكرة داود الأنطاكي تباع ويقبل على قراءتها العامة ويعملون بها ينشدون منها الشفاء كأنها خلاصة الفن والعلم في الطب . وهذا ضرر عظيم بل ضرر فادح ، لا لأن هؤلاء المرضى يتخذون من الدواء ما لا قيمة له فقط ، بل لأنهم يشغلون أنفسهم بهذا الدواء ويطمئنون إليه اطمئنانا كاذبا يعمهم من طلب المشورة الغبية من الطبيب العصري المختص . وكثيراً ما يعمد أحدنا الى زملائه أو رفاقه فيسمع الوصفات البلدية لهذا المرض أو ذاك مع أن الطبيب نفسه لا يجرؤ على الجزم بصحة الدواء الذي وصل اليه . ولكن هذا الذي لا يجرؤ عليه الطبيب نجد عشرات من غير الأطباء — غير المختصين — يتحدثون عنه بلهجة الجزم . . . ولو وقف الضرر عند حد ألفولان . ولكن المريض الذي يتلهف على الدواء يترك الدواء وهو يستفحل فيه بعيداً عن مشورة الأطباء لاصماده على مثل هذه الوصفات العقيمة .

إننا نعيش في زمن التخصص ، فيجب أن ننتفع بالمختصين . أى يجب أن نعتمد على المحامى والطبيب والمهندس والخير . وما نؤديه لهم من أجر على خبرتهم وفهم لا يبلغ عشر ما سوف ننتفع به منهم . وهناك من المتمدنين في المدن الأوروبية من يعتمد على خبراء حتى في غرس البستان المنحوق بالبيت . بل حتى في تأميت المزل والطريقة التي توضع بها قطع الأثاث . ولم نبلغ بعد هذا التأنيق ، ولكن حسبنا الضروريات قبل الإنكاليات . فلأننا نفنى أنفسنا وأولادنا وشركاءنا عن عناء كبير أو شقاق عظيم عند ما نترك للمحامى حق كتابة العقد في الشركة أو الوصية أو البيع أو غير ذلك مما تتعمل تفاصيله تأويلات يعنى عنها المتعاقدون ولكن القاضى يراها واضحة بارزة أمامه . وكذلك الشأن في الطبيب والمهندس .

ويحمن الناس الى أنفسهم كثيرا كما يحمنون الى غيرهم أكثر لو أنهم توضعوا فلم يتحدث التاجر من علاج الأبدان . ولم يتحدث المهندس على أثمان الجواهر . فإن لكل منا عمله الذى يختص به ، فليكن حديثه عنه وليستمع الى غيره من المختصين فيما لا يعرفه . وكمن من صرة يتناول الحديث عن السرطان أو البول السكرى أفراد وتمتد بينهم المناقشة في حين قد يكون بينهم طبيب وهو مع ذلك صامت يتعجب من جرأتهم على ما يجهلون . وهذا الحديث يعد سمرا أو لغوا قليل الضرر إذا كان المتحدثون أصحاء . ولكن الضرر يفسح إذا كان بينهم مريض يستمع الى لغوهم . بل كم من مرة يفكر أحد المتيسرين في بناء منزل يعيش فيه أو يؤجره ويستغله ويؤمل أن يتركه ثروة لأولاده فيعمد الى ترسيمة بنفسه أو يستمع لآراء زوجته كأنها قد اهلبت مهندسة تعين مكان المطبخ وغرفة المائدة ونحو ذلك . فلا يكون من هذا الاستقلال والاستغناء عن المهندس الفنى غير البوار والخسار . وفي القاهرة وسائر مدن القطر مبان ضخمة لا يستطيع الانسان أن يقدر قيمتها الا بمقدار ما فيها من أحجار وطوب لأن مكانها وطريقة بنائها وتنظيم غرفها ، كل هذه الأشياء بعيدة عن الذوق والخدمة .